اتجاهات الباحثين في الحديث الشريف في الأبحاث المنشورة في مجلة دراسات (الشريعة والقانون)

سلمان أبو صعيليك*
Süleyman Ebû Suaylik

ملخص

يتناول هذا البحث اتجاهات الباحثين في الحديث الشريف في الأبحاث المنشورة في مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون بالجامعة الأردنية من العدد رقم (1) إلى العدد(42)، من خلال تصنيفها:

1.موضوعيًا، وملاحظة مدى استيعاب هذه الأبحاث لهذه الموضوعات.

2. ثم تصنيفها حسب الباحثين أنفسهم، وملاحظة مدى اهتمام الباحث الواحد في الموضوع الذي تطرق إليه.

3.زمنيًا، وملاحظة الاختلاف بين هذه الأبحاث وتغير الكتابة فيها حسب الزمن من العدد الأول والى العدد الحالي.

وسيُظهر البحث قاعدة بيانات للأبحاث المنشورة في مجلة دراسات الشريعة والقانون حيث سيتم إثراء الباحثين بالجوانب المبحوثة وتحفيزهم الى الكتابة في الجوانب غير المبحوثة في علوم الحديث.

الكلمات الدالة: الحديث، الباحثين، اتجاهات ، مجلة دراسات.

RESEARCHERS' TRENDS IN THE SCIENCE OF HADITH PUBLISHED IN THE JOURNAL "DIRASAT" (SHARIA AND LAW SCIENCES)

Abstract

This paper deals collect the research dedicated for the study of Hadith in the "Journal of Studies" (Sharia and law Sciences) published in the University of Jordan starting from issue (1) and up to issue(42) the current issue, followed by a study of the researchers' trends in these papers, classifying them by:

1. Time period; considering the difference between papers and the change in writing style starting with the earliest issue until the current one

2. Subject matter; considering to what extent the papers have covered the subject matter

3. Researchers; and to what extent they were involved in the subject matter they discussed.

Keywords: Hadith, Researcher,Ways, Journal of Studies.

"DİRASAT" DERGİSİNDE YAYINLANAN MAKALELERDEN HAREKETLE HADİS İLMİNDE ARAŞTIRMACILARIN EĞİLİMLERİ

Öz

Bu araştırma, Ürdün Üniversitesi Dirasat Dergisinin (Şerîa ve Hukuk) 1. ve 14. sayıları arasında yayınlanmış akademik çalışmalarda ortaya çıkan genel eğilimleri değerlendirmeyi amaçlamaktadır. Bahsi geçen çalışmalar şu kıstaslara göre değerlendirilmiştir:

1. İlk sayıdan son sayıya kadar dergide yer alan çalışmaların, bilhassa yazma üslubu açısından farklılıkları,

2. Çalışmaların hangi ölçüde öznel ölçütlere dayandığı,

3. Araştırmacıların tartıştıkları konuya ne ölçüde dahil olduğu.

Anahtar Kelimeler: Hadis, Araştırmacı, Yöntem, Dirasat Dergisi.

Makalenin Geliş Tarihi: 15.10.2017; Makalenin Kabul Tarihi: 20.11.2018

* أستاذ مشارك في الحديث الشريف وعلومه كلية الشريعة / الجامعة الأردنية. e-mail: abedrabboh2011@gmail.com

مقدمة

بسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد:

إنّ الناظر في الأبحاث التي تختص في الحديث الشريف والمنشورة في مجلة دراسات الشريعة والقانون يلاحظ أنّ عدد الأبحاث قد وصل إلى (82) بحثًا من بينها أبحاث تقترب من علوم الحديث وبعضها يتعلق فقط في الحديث الشريف من غير اهتمام بعلوم الحديث أصالةً، ويلاحظ أيضًا أنّ أول بحث نشر سنة 1984م علمًا أن أول عدد كان عام 1974م ، ويلاحظ كذلك أنّ هنالك سنوات خلت من الكتابة والنشر في علوم الحديث في هذه المجلة، وكذلك بخصوص الباحثين أنفسهم فقد تكررت عدة أبحاث لعدد من الباحثين، هذا وقد تم عمل جدول في آخر البحث ذكر فيه اسم البحث ورقم المجلد والعدد والصفحات التي احتواها البحث لتسهيل الرجوع للبحث في المجلة.

مشكلة البحث ومسوغات اختيار الموضوع:

لقد لاحظنا خلال القراءة المتأنية للمواضيع التي تطرق إليها الباحثون أنّ هذه المواضيع متذبذبة وليست مطردة، بمعنى أنه لايوجد خطة عامة لانتقاء المواضيع، وعدم وجود رابط منتظم فيها، بل هنالك مواضيع ليست أصيلة في علم الحديث، من هنا جاء هذا البحث لإبراز المواضيع المبحوثة وتنبيه الدارسين للكتابة في المواضيع غير المبحوثة ولأننا لم نجد من كتب في هذا الموضوع من قبل فقد تم متابعة الأبحاث في الموضوع الواحد وملاحظة الاختلاف بين كل بحث وآخر ورصد الإضافة التي أضافها الباحث اللاحق عن الباحث السابق.

أهمية البحث:

1. إنشاء قاعدة بيانات للأبحاث المنشورة في مجلة دراسات الشريعة والقانون.
2. إثراء الباحثين بالجوانب المبحوثة وتحفيزهم إلى الكتابة في الجوانب غير المبحوثة قي علوم الحديث.
3. توجيه الباحثين للكتابة في موضوعات مهمة وأصيلة في علم الحديث الشريف.

وقد تم تقسيم هذا البحث إلى: مقدمة ومطلبين.

المطلب الأول: تقسيم الأبحاث حسب الموضوعات في علوم الحديث.

إن المتتبع للكتابات في أنواع علوم الحديث يلاحظ أنّ هنالك من العلماء من قسّم أنواع علوم الحديث إلى (65) نوعًا وهنالك من قسمها إلى (100) نوع ولكنّ الناظر في عدد أنواع علوم الحديث في مجلة دراسات في الفترة من 1984م إلى 2015م يجد أنه بلغ عدد أنواع علوم الحديث التي كتب فيها إلى (29) مع العلم أنّ هنالك أنواعا تكررت الكتابة فيها إلى خمس مرات وكان الأجدر عدم التكرار لرفد المجلة بالأبحاث الجديدة واستيعاب بقية الأنواع لأن هنالك مواضيع لم يتم التطرق إليها أبدًا مثل(الموقوف،المعنعن،الشاذ،التفرد،المقلوب،المزيد في متصل الأسانيد،...)،وقد تعمد الباحث أنّ يرتب الأبحاث في كل موضوع حسب سنة النشر في المجلة تصاعديًا لتتضح المقارنة بين الأبحاث في الموضوع الواحد وهل هنالك إضافات جديدة قدمها البحث اللاحق أم أنّ هنالك تكرارا في الأبحاث، وآثر الباحث أن يذكر في كثير من الأحيان نص الباحث نفسه من غير تغيير لأن أفضل من يعبر عن رأيه هو صاحب البحث.

وعند النظر في المواضيع التي تطرقت إليها هذه الأبحاث نجد ما يلي:

1. رواية الحديث بالمعنى:

حيث كتب فيها بحثان اثنان الأول للدكتور أمين القضاة بعنوان»حكم رواية الحديث بالمعنى»؛ حيث بيّن أنّ الأصل في رواية الحديث هو اللفظ، وأنّ روايته بالمعنى كانت من باب الرخصة حتى لا يهمل عددا من الأحاديث مما يؤدي إلى ضياع كثير من الأحكام الشرعية، ثم ذكر الدكتور أمين أنّ هنالك خمس صور للرواية بالمعنى وفصّل في حكم كل صورة، وذكر أنّ الخلاف الواقع في هذه المسألة في غير الكتب المصنفة حيث لا يجوز تغيير شيء ثبت في كتاب مصنف وإنما الخلاف في عصر الرواية.

بينما نجد البحث الثاني للدكتور محمد منصور بعنوان»حكم رواية الحديث بالمعنى عند الاصوليين» حيث قصر البحث عند الأصوليين من أجل بيان الأحكام الشرعية المبنية على هذه المسألة، وقد ذكر الدكتور محمد منصور في بحثه الأسباب التي دعت إلى الرواية بالمعنى وبعض الأمثلة الفقهية المترتبة على الرواية بالمعنى.

2. خبر الآحاد:

حيث كتب فيه خمسة أبحاث الأول والثاني للدكتور محمد عويضة بعنوان»احتجاج الصحابة بخبر الواحد» والثاني «المنهج النبوي في قبول أخبار الآحاد» حيث أثبت في البحث الثاني أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يقبل خبر الآحاد ويرسل إلى الناس آحادًا من المبعوثين ليبلغوا عنه، ولم يتوقف صلى الله عليه وسلم في قبول خبر الواحد إلا في حادثة واحدة لها ملابساتها الخاصة، وأثبت في البحث الأول أنّ الصحابة رضي الله عنهم مجمعون على قبول خبر الواحد وأن بعض الأخبار النادرة التي توقفوا فيها كان التوقف خارجًا عن كونها أخبار آحاد.

أما البحث الثالث فهو للدكتور محمود الخالدي بعنوان» مدى إفادة حديث الآحاد في مناهج الاجتهاد» لكن الباحث عرض لهذه المسألة من الجانب الفقهي الأصولي وأن خبر الواحد حجة شرعية يجب التصديق به وإن أفاد الظن،

وأما البحث الرابع فهو للدكتور عبد المعز حريز بعنوان»خبر الواحد فيما تعم به البلوى» كذلك عرض لهذه المسألة من الجانب الفقهي الأصولي وبين أن الأصوليين اختلفوا في حجيتها إذا رويت مخالفة لما عليه الناس

وأما البحث الخامس فهو للدكتور يوسف البدوي بعنوان» حكم الاحتجاج بخبر الواحد عند الأصوليين وتطبيقاته في الفقه الإسلامي المقارن» فقد بين فيه موقف الأصوليين فيما يفيده خبر الآحاد في الأصول والفروع، أي في العقيدة والشريعة. كما يهدف إلى بيان ما اشترطه أصوليو المذاهب الفقهية الأربعة من شروط للعمل بخبر الآحاد سواء في السند أو المتن، مع الأمثلة الفقهية التطبيقية لذلك.

3. الضبط

حيث كتب الدكتور محمد العمري بحثًا بعنوان»الضبط عند المحدثين» وبيّن أنّ الضبط يمثل أحد شرطين هامين في ميدان الرواية وهما: العدالة والضبط لأن بقية الشروط متعلقة بها لأن فقدان الضبط يورث الحكم بالضعف على الحديث لأن الضبط هو قدرة الراوي على حفظ ما يرويه من غير تبديل أو تغيير

وكتب الدكتور سلطان العكايلة و الدكتور محمد عيد الصاحب بحثا مشتركا بعنوان «أسباب تفوق الصحابة في ضبط الحديث» حيث نلاحظ أن هذا البحث اهتم فقط بالضبط عند الصحابة رضي الله عنهم ولذلك وضّح الباحثان أنّ الصحابة رضي الله عنهم تهيأت لهم أسباب وظروف مكنتهم من حفظ الحديث وجعلتهم أشد ضبطًا من غيرهم من الرواة أهمها أسلوب الرسول صلى الله عليه وسلم في تعليم الصحابة رضي الله عنهم وقرب الصحابة من الوحي وعلو اسنادهم وهذا ما لم يتيسر لغيرهم من الرواة

وكتب الدكتور زياد أبو حماد بحثًا بعنوان»دراسة تحليلية للنصوص الواردة عن عمر بن الخطاب في عدالة وضبط الناقلين للأخبار» حيث تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أقوال عمر بن الخطاب في عدالة الناقلين للأخبار وضبطهم، حيث تبين أنه يرى أن يكون الناقل للخبر مستقيماً في دينه من حيث الظاهر، وأن يلتزم بمروءة أمثاله، وأنه لا بد له من مُزَكٍّ يزكيه ويكتفى بواحد يكون على دراية تامة به، ولا بد أن يروي الراوي الحديث كما سمعه، وأن يضبط كتابته بخط واضح مفهوم، وأن يتثبت من الرواية بعرض روايته على روايات أمثاله. ولذلك أثبتت هذه الدراسة النقد المتقدم للرواة عند الصحابة رضوان الله عليهم.

وكتب الدكتور»محمد عودة الحوري» بحثًا بعنوان»تحقق الصحابة من ضبط الرواة أسبابه ووسائله»حيث بيّن في هذا البحث عناية الصحابة رضوان الله عليهم واهتمامهم بضبط الرواة والأسباب التي دعت الصحابة إلى الاعتناء بالضبط ووسائلهم التي اتبعوها في ذلك، مما يُظهر سَبقَهم رضوان الله عليهم في تقعيد قواعد حفظ حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يلحقه زيادة أو نقص، فتبين في الدراسة تنوع الأسباب التي حملت الصحابة على التأكد من الضبط سواء لامتثالهم الأمر القرآني بالتثبت من الأخبار، أو حرصهم على حفظ السنة النبوية ودفع التساهل في نقلها، أو خشيتهم من نسيان الراوي أو خطئه لا تعمده الكذب، أو التأكد من ضبط من خالف علمه علما تلقاه الصحابي مباشرة من رسول الله صلى الله عليه وسلم، كما تبين تنوع الوسائل التي اعتمدوها لمعرفة ضبط الراوي: كالرجوع لمصدر الخبر مباشرة، أو قياس ضبط الراوي بضبط الثقات، أو شهادة الثقة وحلفه، أو بمقارنة المحفوظ للمكتوب أو العكس، أو بالاختبار.

وهكذا يظهر أنّ هذه الأبحاث قد ألمت بالموضوع من معظم جوانبه مع عدم التكرار في الطرح بل أخذت به من عدة جوانب لتكتمل الصورة عند القارئ في أهم عنصر من عناصر وشروط الحديث الصحيح.

4. زيادة الثقة

كتب الدكتور حمزة المليباري بحثًا بعنون»زيادة الثقة وما يتصل بها من أنواع علوم الحديث» حيث أبرز الباحث وجه الترابط بين زيادة الثقة وأنواع مختلفة من علوم الحديث مثل تعارض الوصل والإرسال حيث إنّ الوصل زيادة عن الإرسال ومثل تعارض الوقف والرفع حيث إنّ الرفع زيادة عن الوقف ومثل المدرج والمزيد في متصل الأسانيد وصلتهما بزيادة الثقة، وخلص الباحث أنّ زيادة الثقة ليس حكمها القبول مطلقًا ولا الرد مطلقًا بل يكون ذلك كله وفق القرائن المتوفرة فيها.

وكتب الدكتور سري الكيلاني بحثًا بعنوان»زيادات الثقات في متن الحديث النبوي الشريف وأثرها في الاختلاف الفقهي» حيث جنح الباحث إلى ربط الزيادة في الجانب الفقهي وأثر ذلك في اختلاف الفقهاء، وذكر الاختلاف في قبول الزيادة من عدمها وأدلة الفريقين والقائلين في التفصيل.

وكتب الدكتور سلطان العكايلة والدكتور ابراهيم عواد بحثا مشتركا بعنوان «زيادات الحميدي على الصحيحين دراسة نقدية» لكن هذا البحث أخذ طابعًا يختلف عن البحثين السابقين حيث ذهب الباحثان إلى التطرق إلى الزيادات التي زادها الحميدي من كتب المستخرجات والأطراف على الصحيحن ورجّح أن الحميدي ميّز هذه الزيادات عن أصل متن الصحيحين أو أحدهما عدا زيادتان ذهل عنهما.

5. المرسل

حيث كتب الدكتور عبد الكريم الوريكات بحثًا بعنوان «أسباب إرسال الحديث عند الرواة» وقد استنبط الباحث أسباب الارسال عند الرواة فوجدها تصنف في ثلاث مجموعات: الأولى: أسباب الإرسال التي تعود إلى الراوي المرسِل والثانية:أسباب الإرسال التي تعود إلى الراوي المرسَل عنه والثالثة: أسباب الإرسال التي تعود إلى موضوع الرواية المرسلة، ومن أهم النتائج التي أثبتها البحث أن مفهوم المرسل عند المتقدمين من المحدثين كان واسعًا جدًا حيث شمل كل أنواع الانقطاع بخلاف ما قصره المتأخرون عليه من أنه ما سقط من إسناده من فوق التابعي.

وكتب الدكتور محمود جابر بحثًا بعنوان «الحديث المرسل عند الامام الشافعي وتطبيقاته الفقهية» حيث ركز الباحث على مفهوم الحديث المرسل عند الامام الشافعي رحمه الله تعالى ومدى حجيته عنده سواء مرسل الصحابي أو مرسل التابعي الكبير والصغير ومرسل سعيد ابن المسيب، وربط ذلك بموضوع الفقه ومدى الاحتجاج به في بعض أبواب الفقه.

ولكن نجد الباحث قد خالف البحث الذي كتبه الدكتور عبد الكريم الوريكات السابق الذكر حيث بين الدكتور محمود جابر أن جمهور المحدثين أن المرسل ما رفعه التابعي صغيرًا أو كبيرًا إلى النبي صلى الله عليه وسلم وذهب الأصوليين إلى أن المرسل ما رفعه الراوي سوا ء كان تابعيًا أو غير تابعي إلى الرسول صلى الله عليه وسلم ، وهذه النتيجه غير سليمة أبدًا فالقول الصحيح ما ذهب إليه الدكتور عبد الكريم الوريكات في بحثه السابق والدليل عليه هو إطلاق المحدثين المرسل على أي سقط في الإسناد.

وكتب الدكتور محمود جابر مع الدكتور حاتم داود بحثا مشتركا بعنوان» حُجيّة الحديث المرسَل عند الإمام مالك بن أنس « حيث هدفت الدّراسةُ إلى محاولة الكشف عن حقيقة علمية كثر فيها الخلاف قديمًا وحديثًا، مع أهمية تمييز وجه الصّواب فيها، فهي لم تُطرح على ساحة الدّراسات العلمّية المتخصّصة، وهي: «موقف الإمام مالك من الأحاديث المرسلة». فقد نقل عنه البعضُ قبولَه لها مُطلقاً، ونقل عنه البعضُ ردَّه لها، وفصّل آخرون.ووقع الباحثان في نفس الخطأ السابق الذكر الذي يفرق في تعريف المرسل بين المحدثين والأصوليين.

6. التدليس

من الملاحظ أنّ هذا الموضوع المهم جدا في علوم الحديث لم يكتب فيه إلّا بحث واحد للدكتور عبد السلام أبو سمحة بعنوان» شيوخ بقية بن الوليد المجاهيل الذين تبين انه دلسهم تدليس شيوخ» ومن الملاحظ أنّ البحث اقتصر على تدليس الشيوخ الذي هو نوع من عدة أنواع من التدليس، وتناول البحثُ دراسةَ بعض الرواة الذين حكم عليهم النقاد، كلهم أو بعضهم، بالجهالة وهم من شيوخ بقية بن الوليد الذين روى عنهم؛ ليقف الباحث على مسألة لا بد من الوقوف عليها وهي: هل أثر تدليس بقية للشيوخ في جهالة بعض من حكم عليهم بذلك؟ ويكشف البحث بعد دراسة متأنية

مضنية لحال المجاهيل من شيوخ بقية أن بعضهم ليس بالمجهول إنما الذي أدى لجهالتهم تدليس بقية لهم تدليس شيوخ . من هنا تأتي أهمية البحث في التأكيد على أنه يحتم على الباحثين التروي في حال مجاهيل شيوخ الرواة الذي ثبت عليهم تدليس الشيوخ.

7. المنكر

ومن الملاحظ كذلك أنّ هذا الموضوع المهم كذلك لم يكتب فيه إلّا هذا البحث المشترك الذي كتبه الدكتور عبد السلام أبوسمحة ود.ياسر الشمالي بعنوان»•الحديث المنكر دراسة نظرية وتطبيقية في كتاب علل الحديث لابن ابي حاتم الرازي» مع أنّ المفروض أن تتعدد الأبحاث في هذا النوع المهم جدا في علوم الحديث كما وجدنا ذلك في الأبحاث التي كتبت في موضوع المرسل والضبط، وخبر الآحاد الذي كتبت فيه خمسة أبحاث

وقد ذكر الباحثان الآراء المختلفة في تحديد معنى المنكر ووسائل الكشف عنه وعلاقته بعلوم المصطلح الأخرى ثم أثره في جرح الرواة وألفاظ الجرح الناتجة عن وقوع الراوي في النكارة وقد تميز البحث بربط هذا كله مع كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي وتبين أن النقاد كانوا يتوسعون في استعمال لفظ المنكر وأن بعض العلماء ضيقوا هذا المصطلح وقصروه على بعض صوره.

8. الحسن

كذلك فلم يكتب في هذا الموضوع إلا بحث وحيد في هذه المجلة بعنوان «التحسين اللفظي والمعنوي للحديث عند ابن عبد البر (ت463 هـ)» للدكتور محمد كامل حيث تناول موضوعًا مهمًا من موضوعات علم الحديث،ألا وهو أن بعض العلماء السابقين كانوا قد أطلقوا حكم الحسن على بعض الأحاديث النبوية، وليس قصدهم من وراء ذلك سوى استحسانهم لمعناه الإجمالي أو للفظه وصياغته، وليس مرادهم الحسن بالمعنى الذي قرره أهل الاصطلاح من أنه: ما اتصل سنده بنقل العدل خفيف الضبط من غير شذوذ أو علة. كما عرّفه بذلك غير واحد من العلماء. ومن ثم كان ابن عبد البر من أولئك العلماء الذين كانوا يفعلون ذلك، استحساناً منه للمعنى أو اللفظ لا غير، من خلال كتابيه: «التمهيد» و«الاستذكار».

مع العلم أنّ موضوع الحديث الحسن الأجدر به أن تتعدد الأبحاث فيه ليتناول ذلك كل ما قيل في هذا للنوع الذي اختلفت أنظار المحدثين فيه وفي تحديد معناه.

9. المجهول

كتب الدكتور محمد حوى بحثًا بعنوان» مناهج علماء الجرح والتعديل في مصطلح المجهول وعلاقته بالوحدان : «دراسة: نظرية تطبيقية'' بيّن فيه أن عد كل من لم يرو عنه إلّا واحد مجهولًا يحدث مشكلات حقيقية إذ إن بعض رواة الصحيحين كذلك وكما أنَّ عددًا من الرواة الوحدان قد وثقوا أو عرفوا، ولذلك جاءت هذه الدراسة لتبين العلاقة بين الجهالة والوحدان،وخلص الباحث إلى أنه ليس كل وحدان مجهولًا، وقد تطلق الجهالة على الراوي وقد روى عنه عدد.وأن المحدثين الأوائل في معظمهم كانوا يطلقون لفظ المجهول ويشمل عندهم مجهول العين ومجهول الحال.

10. المستور

كتب الدكتور سلطان العكايلة و الدكتور خالد الحايك بحثًا بعنوان» الراوي المستور وما يتعلق

به من أحكام» وقد فصّل الباحثان في هذه الأحكام واستوعبا الموضوع في كثير من الزوايا مثل أن المستور غير مجهول الحال، وأنه مقبول عند الأئمة ويدخلونه في حديث الحسن.ومصطلح «مستور» هو من إطلاقات الأئمة المتأخرين، مع نُدرة وجوده في كلام بعض الأئمة المتقدمين.والمستور عند المحدثين المتأخرين والأصوليين هو من لم يظهر عليه فسق، وخفي باطنه.و أنّ القسمة الثلاثية للمجهول هي من اجتهاد ابن الصلاح وقد تأثر في هذا بالأصوليين، وتبعه على ذلك جلّ أهل العلم، وأنّ المستور عند ابن حجر هو مجهول الحال، وهو من روى عنه اثنان فأكثر ولم يوثّق.ومع عدم تفريق ابن حجر بين المستور ومجهول الحال، إلا أنه بايَن بينهما في أحكامه على بعض الرواة من خلال حكمه على بعض الأحاديث .

11. المعلق

وكتب الدكتور باسم الجوابرة و الدكتورمحمد عبد الكريم الحنبرجي بحثا مشتركا بعنوان» دعوى التعليق في صحيح البخاري بداعي الاختصار والرواية بالمعنى دراسة نقدية تحليلية» حيث ذكر الباحثان أنّ الحافظ العراقي أَصَّل لقاعدة ما يعلقه البخاري بصيغة التمريض، مع إخراجه له في موضع آخر من كتابه مسندًا على شرطه، ترجع إلى اعتبار سياق متن الحديث مختصرًا بالمعنى دون اللفظ، وقد تابعه الحافظ ابن حجر على تقريرها، مع توسعه في استعمالها، وتطبيقاتها ولذلك جاءت هذه الدراسة لتقييم هذه القاعدة، وتبيين مدى صلاحيتها، وعدها منهجًا سار عليه الإمام البخاري في معلقاته التي أوردها بصيغة التمريض. وخلص الباحثان إلى أنّ هذه القاعدة التي ذكرها العراقي، وتبعه عليها ابن حجر مع توسعه في استعمالها، ليست مطردة، ولا منضبطة، وكثير من أمثلتها متعقب لكونها ليست على شرط البخاري في كتابه، إضافة إلى تعليقه لأحاديث بصيغة الجزم مع روايته لها بالمعنى أو اختصارها، وهي كثير لمن يتتبعها.

12. الجرح والتعديل

حيث كتب الدكتور محمد الطوالبة بحثًا بعنوان» منهج النسائي في الكلام على الرواة دراسة تطبيقية في سننه الكبرى» حيث استقرأ الباحث الألفاظ التي استخدمها الامام النسائي في سننه الكبرى وتبيّن له أنّ الامام النسائي يعتمد العدالة والضبط في راوي الحديث بغض النظر عن اتجاهه المذهبي وكذلك لايرى النسائي رواية الثقة عن الراوي تعديلًا له.

وكتب الدكتور عبدالله السوالمة بحثًا بعنوان» المختلف فيه تعديلًا و تجريحًا : دلالته ودرجة حديثه عند بعض المتأخرين» وركز الباحث على مدى اطلاق الحكم على حديث من اختلف في تجريحه وتعديله ولكنه قصر النتيجة عند ثلاثة من علماء الحديث وهم ابن القطان والمنذري وابن حجر وبعض الاشارات لهذه المسألة عند العراقي والهيثمي ، وخلص الباحث إلى أنّ قول بعض المحدثين أنّ المختلف فيه حسن الحديث ليس على إطلاقه بل لابد من قواعد تحكمه وضوابط تقيده.

وكتب الدكتور عبدالرزاق الشايجي بحثًا بعنوان» منهج الحاكم النيسابوري في الجرح والتعديل دراسة تطبيقة في مستدركه « حيث استقرأ الباحث الألفاظ التي استخدمها الامام الحاكم في مستدركه في الجرح والتعديل وتبين للباحث

أن الحاكم النيسابوي يعد من المتساهلين في الجرح والتعديل وأنّ له مذهبًا خاصًا في المقلين من الرواية ممن لم يذكروا بالجرح حيث يعدهم من المجهولين، وكانت أشد ألفاظ الجرح عنده هي «أحاديثه موضوعة» و» حدّث بأحاديث موضوعة» و» منكر الحديث»و» غير مرضي»و» واهي الحديث» و» لاتقوم به حجة»و» لا يحتج به»

وكتب الدكتور عبد ربه سلمان أبو صعيليك بحثًا بعنوان» الرواة الذين أنكر أبو حاتم الرازي على الإمام البخاري ذكرهم في الضعفاء دراسة نقدية تحليلية» حيث تناولت الدراسة الرواة الذين أنكر أبو حاتم الرازي على الإمام البخاري ذكرهم في الضعفاء،من حيث حصرهم، ودراستهم، للوقوف على حقيقة هذا الإنكار، ومعرفة صنيع كل من البخاري في ذكره هؤلاء في الضعفاء، وصنيع أبي حاتم الرازي في إنكاره وتقوية هؤلاء وإخراجهم من الضعفاء، وتوصل الباحث من خلال هذه الدراسة إلى عدّة نتائج من أهمها:علو مكانة الإمامين البخاري وأبي حاتم الرازي النقدية وتميّز كل واحد منهما بمنهجية نقدية تتبع للذوق النقدي الخاص بالناقد، فالإمام البخاري يرى بأنه من ضُعّف تضعيفًا نسبيًا أو مقيدًا أو تضعيفًا مطلقًا فحقه أن يذكر في الضعفاء، ولا يفهم من ذلك أنه ضعيف عنده، بخلاف أبي حاتم الرازي فهو يرى أن هؤلاء الرواة لا يستحقون أن يذكروا في الضعفاء، لأن ضعفهم كان نسبيًا أو مقيدًا وليس ضعفًا مطلقًا ومن أهم النتائج التي ذكرها البحث أنّه ليس كل من ذكره البخاري في الضعفاء فهو ضعيف عنده، فضلًا أن يكونوا شديدي الضعف، فقد ذكر في كتابه الضعيف والمتروك وغيره، وذكر أيضًا الصحابي والثقة والصدوق، وهناك من ذكره ولم يتكلم عليه بشيء، بل وهناك من ذكره واحتج به في الصحيح، واحتج به أصحاب الكتب الستة، وبذلك نقف على خطأ من زعم أن البخاري لا يذكر في الضعفاء إلا من كان ضعيفًا أو شديد الضعف عنده.

وكتب الدكتور محمد مصلح الزعبي والدكتور محمد عيسى الشريفين بحثا مشتركا بعنوان» مصطلح صاحب سنة عند الإمام العجلي في كتابه الثقات دراسة وتحليل» حيث تطرق الباحثان الى مصطلح «صاحب سنة»عند الإمام العجلي في كتابه الثقات، فهو من المصطلحات الشائعة بين علماء الجرح والتعديل للوقوف على مدلولاته.

وقد توصل الباحثان إلى أنّ العجلي قد سبق في استخدامه لهذا المصطلح، وهو من أكثر علماء الجرح والتعديل استخدامًا لهذا المصطلح وتوصل الباحثان إلى أنّ مصطلح «صاحب سنة»: مصطلح خارج عن ألفاظ الجرح والتعديل.

13. العلة

موضوع العلة من أنواع علوم الحديث المهمة بل الجوهرية في علوم الحديث لأن تعريف الحديث الصحيح يعتمد عليه اعتمادًا أصيلًا حيث جاء في تعريف الحديث الصحيح أن يكون من غير شذوذ ولا علة، ولكننا نجد قلة الأبحاث المنشورة في المجلة حول هذا الموضوع حيث نشر بحثان فيه فقط ،

حيث كتب الدكتور سلطان العكايلة والدكتورة هيفاء الزيادة بحثا مشتركا بعنوان» أجناس العلة عند الحاكم النيسابوري في كتابه معرفة علوم الحديث دراسة تشخيصيّة» حيث تناولت الدراسة أجناس العلة عند أبي عبد الله الحاكم النيسابوري في النوع السابع والعشرين من كتابه (معرفة علوم الحديث)، وهي دراسة تشخيصية تعتمد على إثبات نص كلام الحاكم على الأحاديث التي مثّل بها على هذه الأجناس حيث قسّم الحاكم النيسابوري أجناس العلة إلى عشرة أنواع على سبيل المثال وليس على سبيل الحصر ، مع تخريجها من مظانّها، ثم ذِكْرُ محاولة السيوطي تشخيص علة كلٍّ منها،

مع ما في محاولته من الإجمال والتعميم، ثم بعد ذلك التعقيب بكلام النقاد على الأمثلة التي اشتملتها تلك الأجناس، ثم تشخيص عللها في ضوء معطيات مباحث العلة المختلفة، ووضع كل علة تحت مسلك من مسالك التعليل المأثورة عن أهل الاختصاص، كالتعليل بتعارض الوصل والإرسال، أو الرفع والوقف، أو التعليل بسلوك الجادة، أو الوهم بزيادة راوٍ أو نقصه في السند، ونحو ذلك من المسالك التي استنبطها الباحثان من كلام الحاكم في أجناس العلة، أو من كلام علماء العلل الآخرين.

وكتبت الدكتورة نجاح العزام بحثًا بعنوان» من معالم منهجية البيهقي في التعليل في سننه الكبرى دراسة نظرية وتطبيقية في النصف الثاني من المجلد العاشر» حيث بيّنت الدراسة أنّ مفهوم العلة عند الإمام البيهقي شامل للعلل الظاهرة والخفية على حدٍ سواء، وأنّ التعليل عنده إمّا أن يكون بمحترزات العدالة أو بمحترزات الضبط أو بجرح الرواة وتضعيفهم وبينت الدراسة أنّ مفهوم العلة عند الإمام البيهقي شامل للقوادح الظاهرة كالتعليل بالوقف، والإرسال، وضعف بعض الرواة وتجريحهم، وللقوادح الخفية كالتعليل بمخالفة بعض الرواة الثقات لبعضهم بعضًا، ودخول حديث في حديث، والوهم والغلط، والتعليل عنده إمّا أن يكون بمحترزات الاتصال، كالتعليل بالانقطاع، والإرسال، والوقف، أو بمحترزات العدالة والضبط، كالتعليل بالجهالة، والوهم، والمخالفة بين الثقات، أو بتضعيف بعض الرواة وتفردهم بالحديث إذا انضم إلى التفرد قرائن تفيد التعليل.

14. الاتصال

وكذلك مسألة الاتصال تعد من أهم المسائل في علوم الحديث لأن هذا الموضوع يدخل في صلب تعريف الحديث الصحيح حيث يشترط لصحة الحديث اتصال السند ولكن لم نجد في هذا الموضوع إلا بحثًا واحدًا للكتور ياسر الشمالي بعنوان» ثبوت اللقاء بين الراوي وشيخه وأثره في اتصال السند» حيث رجّح الباحث اعتماد ثبوت اللقاء والسماع للحكم باتصال السند، وبيّن الباحث أن المقصود باللقاء هو تحقق السماع لأنه قد يلقاه ولا يسمع منه فإذا ثبت اللقاء ولم يعلم هل سمع منه أم لم يسمع فالظاهر هو السماع، وتطرق الباحث لمسألة التدليس والارسال لارتباطهما بمسألة الاتصال حيث بيّن أن التدليس هوأن يروي الراوي عمن لقيه وسمع منه ما لم يسمع موهمًا أنه سمع منه فإذا لم يسمع الراوي من شيخه كانت روايته مرسلة .

15. الإسناد العالي

حيث كتب الدكتور محمد عيد الصاحب بحثًا بعنوان» الاسناد العالي وأثره في حفظ الصحابة وضبطهم» بيّن الباحث العلاقة بين طول الإسناد وتجويز الوهم والخطأ في رواية الحديث ونقله ولما كان اسناد الصحابة عاليًا كان له الأثر الكبير في حفظهم وضبطهم للحديث لأنهم تلقوا الحديث مباشرة من الرسول صلى الله عليه وسلم وهذا يوضح حرص المحدثين على الإسناد العالي.

16. سرقة الحديث

حيث كتب الدكتور محمود رشيد بحثًا بعنوان» سرقة الحديث مفهومها وصورها «ودوافعها وآثارها»و توصل الباحث إلى تعريف دقيق لمفهوم سرقة الحديث النبوي الشريف:وهو انتحال راو لحديث أو أكثر، بادعاء سماعه، أو إضافته

لغير راويه عمدًا. وبذلك التعريف تم بيان العلاقة بين مفهوم سرقة الحديث، والمفاهيم الآتية، وهي: القلب، والوضع، والتدليس، وسرقة السماعات التي على الكتب والأجزاء، وتم حصر الكثير من صور سرقة الحديث – من خلال تراجم الرواة المتهمين بسرقة الحديث– والتي لم تذكرها كتب مصطلح الحديث النبوي الشريف، ثم جاء الحديث بشكل مفصل وموسع عن الدوافع التي دفعت سرَّاق الحديث لسرقة الحديث النبوي الشريف، يليها بحث مُوسع في القرائن التي يتم من خلالها معرفة أن الحديث مسروق، ثم تم تحديد ألفاظ النقاد الصريحة الخاصة باتهام الرواة بسرقة الحديث، وما يقابلها من ألفاظ الجرح عند نقاد آخرين، ثم بيان أثر السرقة على الراوي والمرويات.فلا يقبل المحدثون مرويات سارق الحديث لا للاعتبار ولا للاختبار، ولا يروون عنهم سرقاتهم إلا لتحذير الرواة من روايتها.

17. نقد الحديث

لقد بلغ عدد الأبحاث التي عالجت هذا النوع من علوم الحديث اثنا عشرة بحثًا، وجدير بالذكر أن هذه المسألة من المسائل المهمة التي لو كتب فيها العشرات من الأبحاث لم نوفيها حقها، وقد تعددت مناهج الباحثين في الكتابة في نقد الحديث كما يلي:

كتب الدكتور أمين القضاة بحثًا بعنوان» نقد الحديث بين سند النقل وحكم العقل» حديث ركز الباحث على مسألة تحكيم الرأي والهواجس والخواطر في نقد الحديث التي أطلقوا عليها تجوزًا(العقل) ففرّق الباحث بين هذا المنهج ومنهج اعتناء المحدثين بالسند والقواعد الأساسية الواجب اتباعها للحكم على الحديث، وأوضح الباحث أن المحدثين نقدوا السند والمتن ومعًا. واستعملوا العقل في تطبيق الشروط المتفق عليها للحديث الصحيح.

وكتب الدكتور طارق الأسعد بحثًا بعنوان «ضوابط المعلوم كذبه من الاخبار من غير جهة الإسناد» حيث أصّل الباحث لأبواب النقد عند المحدثين كعرض الحديث على العقل أو الحس وغيرها من الأبواب التي يعرف بها كون الحديث معلومًا كذبه من غير جهة الإسناد، وادعى الباحث أن وراء القواعد التي تجري على الإسناد خاصة إذا خفيت أو جُهلت من مهارات الحكم على الخبر ما لا تتسع له قواعد نقد الأسانيد والحكم عليها، وهذا الكلام بحاجة لمراجعة من الباحث لأن هذه القواعد التي أصلها المحدثون النقاد تدخل من ضمنها ماذكره الباحث فهو لم يأت بجديد بل أعاد ما ذكره النقاد الأوائل.

ولذلك كتب نفس الدكتور السابق بحثًا آخر في نفس المجلة بعنوان»الإلهام في الميزان النقدي عند المحدثين»في موضوع الحكم على الحديث من حيث قبوله أو رده، من جهة الإلهام القلبي، الذي لم يعده أهل الحديث في اساليب النقد المصطلح عليها، وإنما عدّوه نوعًا من التفوق في الأداء النقدي لدى الحذاق من صيارفة الحديث كالإمام أحمد وأبي زرعة الرازي وعلي بن المديني وغيرهم، ثم تقوم هذه الدراسة على تقويم ظاهرة الإلهام في مراحلها التي يتكون معها العمل القلبي المحض، ثم ما يكون من الحكم على المعقولات والمنقولات، ومنها الأحاديث النبوية، دونما مراعاة للقواعد النقدية في الدراية والرواية عند المحدثين.

وكتب الدكتور زياد أبو حماد بحثًا بعنوان» اتجاهات المعاصرين في رد الأحاديث النبوية الواردة في الطب ومناقشة أدلتهم» حيث تناولت هذه الدراسة إثبات أن الأصل في الأحاديث الواردة في الطب هي وحي من عند الله تعالى،

ودحض رأي من يقول بأنها تجربة وخبرة بشرية من النبي صلى الله عليه وسلم، ومناقشة أدلة أصحاب هذا الرأي، ولذلك يجب على الآخذين بها تنقيتها من الضعيف والموضوع.

وكتب الدكتور مشهور علي قطيشات بحثًا بعنوان» منهج ابن حزم في نقد متن الحديث النبوي الشريف»ذكر الباحث مقاييس نقد المتن التي أظهرها الإمام ابن حزم وهي: مخالفة الحديث للقرآن مع تعذر الجمع بينهما، ومخالفته للحديث الثابت، ومخالفته لما ينبغي أن يتصف به الرسول صلى الله عليه وسلم، ومخالفته لمقاصد الشريعة، ومخالفته للأحداث التاريخية، وأن يكون معناه فاسدًا، أو أنه يشمل اتهامًا للصحابة، أو انه محال أو مخالف للواقع المشهود.

وأظهر أن ابن حزم ينظر إلى متن الحديث كما ينظر إلى سنده وغالبًا يبدأ في حديثه عن المتن بعد بيان علة الإسناد، وأحيانًا –وهذا نادر جدًا– يضعّف الحديث دون تمحيص في الإسناد، وقد أعطى الإمام العقل أهمية في نقد المرويات ، ولم يكن في هذه القراءات ظاهريًا يقف عند ظاهر السند كما يمكن أن يتوهم.

وكتب الدكتور محمود رشيد بحثًا بعنوان» اختبار الراوي عند المحدثين اساليبه ووسائله»حيث بيّن أساليب ووسائل الاختبار المباشرة التي استخدمها المحدثون، أو طلبة العلم لاختبار رواة الحديث الشريف في عدالتهم وضبطهم،فهذه الأساليب والوسائل تدل على المنهج الذي اتبعه المحدثون في نقد الرواة والمرويات.

وكتب الدكتور إبراهيم عواد بحثًا بعنوان» الحداثة وموقفها من متن الحديث النبوي «خليل عبد الكريم» أنموذجًا» حيث ذكر الباحث موقف الحداثيين من متن الحديث النبوي ممثلًا بموقف أحد كتّابهم –خليل عبد الكريم– ، وقد خلصت الدراسة إلى أنه تعامل مع النص النبوي من خلال دلالته دون النظر إلى سنده، والقول بتاريخيته، والتحرر من هيمنته – على حد تعبيره–، والتعسف في تفسيره مع تناقض في بعض تعامله معها.

وكتب الدكتور محمد كامل قره بللي بحثًا بعنوان»مذاهب العلماء فيما وقع فيه التعارض بين روايات السير والمغازي وبين روايات الأحاديث الصحيحة» وذكر أن بعضهم يقدّم ما ورد في تلك الأخبار، باعتبار أنها متقدمة في زمانها، وتناقلها الناس واشتهرت بينهم، فاستغنت بهذه الشهرة عن تطلُّب الإسناد لها، فهي أقوى من الحديث الذي روي بطريق الآحاد، وبعضهم يقدّم ما ورد في الحديث الصحيح لما عرف به نقلةُ الحديث من الضبط والتفتيش، بخلاف نقلة أخبار المغازي الذين يكثرون من النقل عمن يوثق به وعمن لا يوثق، فربما وقع لهم الوهم والخطأ، وبعضهم سلك مسلكًا وسطًا بينهما، فتارة يقدم خبر المغازي، وتارة يقدم الحديث الصحيح، بحسب القرائن والحجج الثابتة، ووضح الباحث أن المعتبر مما فيه تعارض بين أخبار السير وبين الأحاديث الصحيحة، هو ما كان في غير الأحكام الشرعية، فأما في الأحكام الشرعية فلا اعتبار بغير الأحاديث الصحيحة باتفاق. وأن الميزان الصحيح الذي تطمئن إليه النفس هو المنهج الوسط بين المنهجين، والذي يقدم أخبار السير تارة، وتارة أخرى يقدم الأحاديث الصحيحة، بالاعتماد في كل ذلك على القرائن والحجج الثابتة.

وكتب الدكتور سلطان العكايلة بحثًا بعنوان» شاهد العيان وأثره في الروايات التاريخية دراسة تطبيقية على صحيح البخاري» حيث وضح انتقاء البخاري لأحاديث شاهدي العيان وتقديمها على غيرها.لأنه المطلع على الأمور والمباشر لها بحواسه، لذا فهو الأقدر على وصف الحدث، وبيان تفاصيله وملابساته أكثر من غيره.و المتمعن في الصحيح يكاد يلمح هذا الاعتناء بتقديم رواية شاهد العيان في أحاديث الجامع الصحيح لا سيما في روايات المغازي والسير.

وكتب الدكتور إبراهيم عواد بحثًا بعنوان» أسباب استدراك الصحابة على بعضهم في رواية متن الحديث النبوي» حيث ذكر الباحث الأسباب التي دفعت بعض الصحابة – رضي الله عنهم –للإستدراك على بعضهم في رواية متن الحديث، وهي:1. ما كان سببه المخالفة، ويشمل: توهم معارضة الرواية لكتاب الله، ومخالفة الرواية للثابت المحفوظ عند الراوي، ومخالفة الرواية لرواية شاهد العيان، ومخالفة رواية الفتوى لرواية صاحب قصتها. 2.ما كان سببه الخطأ والنسيان والرواية بالمعنى، ويشمل: اعتقاد الخطأ في نقل الرواية وعدم حفظها، والنسيان، وإيهام المعنى، والرواية بالمعنى. 3. ما كان سببه عدم العلم واستعظام الأجر الكثير على العمل القليل، ويشمل: عدم العلم بقول رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، وعدم العلم بتعدد فعل رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، واستعظام الأجر الكثير على العمل القليل. وركز الباحث على الدور المهم لرواية لشاهد العيان وصاحب القصة في الترجيح بين الروايات كما ذكر الدكتور سلطان في بحثه السابق.

وكتب الدكتور أنس المصري بحثًا بعنوان»معالم منهج المحدثين عند «عماد الدين خليل» في التعامل مع الرواية التاريخية» حيث اتفق عماد الدين خليل مع كثير من مناهج المحدّثين في نقد الرواية التاريخية سندًا ومتنًا، وصرّح بتسليمه لمنهجهم في سرد الرواية التاريخية ونقدها نظريًا، وطبّق ذلك من خلال تعامله مع الروايات التاريخية أقصى ما أمكنه، ومن أهم ما تميّز به:

الاعتماد على الإسناد بشكل أساسي، سواء في الحديث أو التاريخ، والرجوع في روايته إلى مصادره المعتمدة، واشتراط صحة الأسانيد لرواة التاريخ. والتساهل في قبول الروايات التاريخية ضمن منهجية منضبطة، خلافًا لما يتعلق بأصول الدين والتشريع، أو السيرة النبوية والصحابة الكرام.والتسليم بالروايات التاريخية قطعية الثبوت، دون إخضاعها لنقد المتن.وردّ متون الرواية التاريخية المخالفة لصريح القرآن والسنة الصحيحة والثابت من الروايات التاريخية ومسلماتها.

وأخيرًا كتب نفس الباحث أنس المصري بحثًا بعنوان» المنطلقات الفكرية والعقدية لدى الحداثيين للطعن في مصادر الدين» حيث بيّن أنّ مشروع الحداثيين قائم على تعديل مفاهيم التراث ورفضها بالكامل عن طريق خلق قطيعة مرجعية ومعرفية مع النصوص الموروثة، دون النظر في مدى صدقها أو عدمه

18. الصحابة رضي الله عنهم

يعد الكلام عن الصحابة الكرام في علوم الحديث من المواضيع المهمة نظرًا لأنهم الحلقة الأولى في الإسناد، فجدير بالباحثين الإكثار من الكتابة في هذا الموضوع، وقد بلغ عدد الأبحاث المنشورة في مجلة دراسات ضمن نطاق البحث خمسة أبحاث.

فقد كتب الدكتور محمد عيد الصاحب بحثًا بعنوان»الصحابة المكثرون من الرواية في ضوء قاعدتي التحمل والأداء» حيث وضح الباحث أنّ وجود التحمل الكثير لا يعني حصول الأداء الكثير، لأن هنالك فريق من الصحابة توفرت لهم الظروف والأسباب التي أدت إلى كثرت تحملهم،ولكن لم تتوفر لهم ذات الظروف عند الأداء، فقلّ أداؤهم، بالإضافة إلى المدة الزمنية التي عاشها الصحابي بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم فبعض من تحمل الكثير من الحديث في حياة الرسول صلى الله عليه وسلم لم يطل عمره بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم فكان أداؤه قليلًا، ومن تحمل الكثير وأدى الكثير طال عمره بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم.

وكتب الدكتور شاكر فياض بحثًا بعنوان» الصحابة الذين وصفهم أبو حاتم بالجهالة ودلالة الجهالة عنده» حيث وضح الباحث أنّ لفظ مجهول الذي يعني عدم توفر معلومات عن الراوي تتعلق بتعديله أو تجريحه إذا أطلق على بعض الصحابة من قبل أبي حاتم فإنّ له معنى محددًا عنده لأن الصحابة رضي الله عنهم كلهم عدول فكيف يطلق ابن أبي حاتم على بعضهم لفظ مجهول.

ووصل الباحث بعد التتبع إلى أنّ أبا حاتم يطلق هذا اللفظ على بعض الصحابة الذين هم أكثر من اسم ولا وجه للترجيح وقد تكون هذه الأسماء لأكثر من صحابي فيريد عدم التحقق من الإسم وليس المعنى الإصطلاحي وقد يطلق أبو حاتم هذا اللفظ على الصحاب الذين لهم رواية لكن عن غير الرسول صلى الله عليه وسلم مع احتمال أن تكون له رواية عن الرسول.

وكتب الدكتور محمد الرعود بحثًا بعنوان» الصحابة الذين تكلم فيهم ابن حزم دراسة تطبيقية على كتابه المحلى» على نسق البحث السابق للدكتور شاكر لكن عند عالم آخر وهو ابن حزم رحمه الله تعالى حيث استنتج أن ابن حزم أحيانًا يطلق مجهول العين أو الحال على بعض الصحابة، وذكر عدة من الأسباب التي دعته إلى ذلك منها إطلاقه لفظ مجهول على الصحابي الذي لم يسم أو التقليد في بعض الأحيان أو لأنّ في صحبتهم خلاف.

وكتب الدكتور عبدالكريم أحمد الوريكات والدكتور عبدالرحمن محمد مشاقبة بحثًا مشتركا بعنوان» تعقبات الحافظ ابن حجر في كتابه الإصابة في تمييز الصحابة على الحافظ ابن عبد البر في كتابه الاستيعاب في معرفة الأصحاب في إثبات الصحبة أو نفيها» حيث استنتج الباحثان أنّ الحافظ ابن حجر يكثر من إثبات الصُحبة بواسطة القرائن، بعكس الحافظ ابن عبد البر، وفي هذا تساهل من ابن حجر مع العلم بأن أغلب هذه القرائن عمومية الدِلالة، وأنّ أغلب أخطاء ابن عبد البر في إثبات صُحبة من لهم رواية، كان سببه صيغة الرواية حين يقول الراوي: (عن أبيه، عن جده)، فأحيانًا تسقط هذه الصيغة، أو تكون الرواية عن أبيه، فيزيد راوآخر: عن جده فيُذكر في الصحابة لذلك. وأنّ الحافظ ابن حجر وقع له اضطراب في أقواله في كتبه المختلفة، فأحيانًا ينفي الصُحبة في كتاب، ويثبتها في كتاب آخر ,وكذلك الأمر بالنسبة للحافظ ابن عبد البر.

وكتب الدكتور عبد ربه سلمان أبو صعيليك و الدكتور محمد الأحمدي أبو النور بحثًا مشتركا بعنوان» ثبوت الصحبة بالرواية الضعيفة عند المصنفين في الصحابة (دراسة نقدية)» حيث تعد هذه المسألة من المهمات في موضوع الصحبة وقد حاول الباحثان الوقوف على صنيع العلماء في ثبوت الصحبة بالحديث الضعيف من خلال دراسة أمثلة من تراجم الصحابة المختلف فيهم، وكان من النتائج التي توصلا إليها: وضع العلماء طرقًا يميزون بها من ثبتت صحبته عن غيره، حتى لا يدخل غير الصحابة في مسمَّى الصحابي، وتعد الرواية من أشهر هذه الطرق، وليس كل من ذكر في كتب الصحابة يعدّ صحابيًا، فمصنفاتهم في الصحابة تحوي كل من قيل فيه صحابي، سواء صح ذلك أم لم يصح،ومعظم المصنفين في الصحابة يقولون بإثبات الصحبة بالرواية الضعيفة على اختلاف درجات الضعف، جريًا على طريقتهم في التعامل مع مرويات المغازي والسير، ومعرفة الصحابة جزء من ذلك.

19. منهج الامام البخاري

لم تخل الأبحاث من مناهج الأئمة في مصنفاتهم الحديثية أي التطبيق العملي لعلوم الحديث ونحن حقيقة بحاجة لمثل هذه الأبحاث في مجلة دراسات ونوجه الباحثين للإكثار من مثل هذه الأبحاث حتى لو وصل الأمر إلى الكتابة في كل مناهج علماء الحديث في كتبهم الحديثية حيث لاحظنا ندرة الكتابة في المجلة في هذا الجانب،

وقد وجدنا من كتب في منهج الإمام البخاري رحمه الله من هذه النواحي :

كتب الدكتور شرف القضاة والدكتور أمين القضاة بحثًا مشتركا بعنوان» قياس شرط البخاري في الطبقات» حيث أكد الباحثان قول الإمام الحازمي رحمه الله تعالى بخصوص شرط البخاري في الرجال وهو أنه يخرج لأصحاب الطبقة الأولى بإطلاق ولأصحاب الطبقة الثانية انتقاءً وأما الطبقة الثالثة فلا يعرج عليها وهذا بعد تقسيم الحازمي طبقات تلاميذ الشيوخ إلى خمس طبقات مذكوره في كتابه شروط الأئمة الخمسة. وأكد الباحثان هذا الكلام من خلال الاستقراء التام لخمسة من الشيوخ المكثرين وهم:نافع والزهري والأعمش وشعبة وسفيان بن عيينة.

وكتب الدكتور أمين القضاة بحثًا بعنوان» التحويل في صحيح البخاري ومنهجه فيه» حيث بيّن الباحث أن التحويل في صحيح البخاري كان للفوائد الإسنادية للتنبيه على كثير من القضايا الدقيقة من خلال ملاحظة موضع التحويل بوضع حرف التحويل (ح) تارة بعد جزء من المتن وتارة بعد ذكر النبي صلى الله عليه وسلم وتارةً بعد ذكر الصحابي وتارةً بعد ذكر التابعي وتارةٌ بعد من هو دون التابعي وذكر الفائدة من كل موضع للتحويل فقد أبدع الدكتور أمين القضاة في ذلك وجدير بالباحثين متابعة مواضع التحويل في غير صحيح البخاري لإكمال الفائدة المرجوة من هذا العمل.

وكتب الدكتور سلطان العكايلة و الدكتور ياسر الشمالي بحثً مشتركا بعنوان» الأحاديث التي أخرجها البخاري في غير مظانها وعلاقة ذلك بالتراجم الخفية» حيث أنّ البخاري رحمه الله تعالى يخرج أحاديث في بعض الأبواب ليست في مكانها الذي يسبق إلى الفهم أنه أولى بها، أو أن بعضها ليس له علاقة بالباب الذي ذكرت تحته وأنّ من وراء ذلك مقاصد إسنادية، وقد أبدع الباحثان في ذكر الأمثلة على هذا الأمر.

وكتب الدكتور سعيد محمد بواعنة بحثًا بعنوان» عبارات نفي السماع عند البخاري دراسة نظرية وتطبيقيه في كتابه التاريخ الكبير» حيث أبدع الباحث في تجلية مسألة السماع التي هي أقوى الأدلة على اتصال حلقات أي إسناد، وأنّ قضية السماع لم تكن عند النقّاد ترفًا فكريًا بل هي الركن الركين في رسوخ عملية التحدث؛ حيث استخدم نقّاد الحديث ومنهم البخاري عبارات دللوا بها على من صدر بحقهم نفي السماع مثل: «لم يسمع... ولا يعرف له سماع من فلان ... ولا أدري سمع أم لم يسمع... ولا نعلم سماع هذا من فلان... « وتشترك عبارات البخاري في نفي السماع في قاسم مشترك وهو إفادتها عدم السماع وركز الباحث على عبارة» «لا أدري سمعَ أم لم يسمع» فظاهر العبارة أنه توقف وهذا أمر صوري والحقيقة أنها نفي للسماع، ولكنه قالها على هذا الوجه لعدم قيام دليل يجزم به على السماع ولا على نفيه فصنيعه تنبيه لطيف منه، ولا يعني التساوي بين السماع وعدمه؛ لأنّ الأصل هو نفي السماع والدليل عليه زائد بخلاف السماع؛ إذ الدليل عليه أصل وليس زائدا وقد أطلقها البخاري في مواضع.

وكتب الدكتور زياد العبادي بحثًا بعنوان» منهج الإمام البخاري في انتقائه لمرويات الزهري في الجامع الصحيح دراسة تحليلية» حيث نلاحظ أن البحث امتداد لما كتبه الدكتور شرف وأمين القضاة في بحث» قياس شرط البخاري في الطبقات» حيث ذكرا الإمام الزهري ضمن البحث المذكور وهنا قام الدكتور العبادي بالتركيز على الامام الزهري وظهر له أن كلام الإمام الحازمي وأيده عليه ابن رجب وابن حجر في كون البخاري لم ينزل إلى الطبقة الثالثة، غير دقيق؛ فقد بان أنّ رواية البخاري عمن نصّ عليه العلماء بأنه من الطبقة الثالثة، بل إلى الرابعة. وهذا لا يضير البخاري بشيء؛ لأن هؤلاء قد أوردهم البخاري جميعًا في المتابعات والشواهد، فلم ينفرد أحد منهم برواية، ثم إن نسبتهم لا تكاد تذكر، إذ بلغت عشرين طريقًا، من ألف وأربعمائة واثنين وأربعين طريقًا. قد يعتذر البعض للحازمي ومن تبعه أن هذه النسبة ضئيلة لا تكاد تذكر، فحكمهم كان أغلبيًا، ولكن قولهم: إنه ينزل إلى الثالثة في التعاليق يدفع هذا الاعتذار، ويؤكد نزول البخاري إلى هاتين الطبقتين.

و ما ذكره الحازمي من هذه الطبقات الخمس للإمام الزهري، والتركيز فيها على مسألة الضبط والملازمة تحتاج إلى إعادة نظر، وإلزام صاحبي الصحيحين بها من إلزام ما لا يلزم وفي الحقيقة إنّ أفضل وصف لقضية الانتقاء ينبغي أن تقوم على ما ذكره الإمام مسلم في مقدمة صحيحه وهي التقسيم الثلاثي للروايات (ثقات أثبات – متوسطون – ضعفاء ومتروكون).

20. المذاكرة

كتب الدكتور محمد الصاحب بحثًا بعنوان» المذاكرة وأثرها في الرواية» ووضح الباحث أنّ المذاكرة كانت أحد الأساليب القديمة والمتقدمة التي استخدمها النقاد في حفظ الحديث وضبطه وهي وسيلة لكشف العلل مع عدم اعتبارها من الطرق المعتبرة في تحمل الحديث.

21. مختلف الحديث

كتب الدكتور ياسر الشمالي بحثًا بعنوان» عرض الحديث على القرآن» حيث هدفت الدراسة إلى توضيح علاقة الكتاب بالسنة، وأن هنالك معنيان لمسألة عرض الحديث على القرآن،الأول: طلب مصداق الحديث من القرآن وهو مشروع، والثاني: البحث عما يوافق معنى الحديث في نصوص القرآن وإلّا فهو –أي الحديث– مردود وهذا مسلك باطل.

وكتب الدكتور ياسر الشمالي كذلك بحثًا بعنوان» أحاديث القضاء باليمين مع الشاهد– دراسة مقارنة»حيث كان البحث عبارة عن تطبيق عملي لعلم مختلف الحديث من خلال إثبات صحة حديث جواز القضاء باليمين مع الشاهد وعدم تعارضه مع الأحاديث التي فيها حكم مخالف حيث وفق الباحث لدفع هذا التعارض الظاهري بأسلوب مرتب ومفهوم يقرب المسألة للقارئ العادي وبهذا يفتح هذا البحث المجال للدارسين للدفاع عن السنة مما تتعرض إليه من تشكيك المشككين.

وكتب الدكتور شرف القضاة بحثًا بعنوان» علم مختلف الحديث أصوله وقواعده» مع أنّ هذا البحث كان متأخرًا في الزمن عن أخويه إلّا أنه أصّل لعلم مختلف الحديث وتوصل الباحث إلى ترتيب معين في التوفيق بين النصوص وهو على هذا النحو: رد الضعيف ثم النسخ الصريح، ثم الجمع والتوفيق، ثم النسخ غير الصريح، ثم الترجيح، ثم التوقف وهو أمر نظري فقط، ولم يخل البحث من ذكر الأمثلة التي ظهر من خلالها عظم هذا الموضوع وأهميته في علم الحديث.

22. تعدد الروايات

كتب الدكتور شرف وأمين القضاة بحثًا بعنوان» أسباب تعدد الروايات في (متون الحديث النبوي الشريف)» حيث فرّق الباحثان بين أسباب تعدد الروايات وعلم مختلف الحديث رغم وجود بعض التداخل بينهما، أبدع الباحثان حيث قسّما أسباب التعدد في الروايات إلى مجموعتين: الأولى: التعدد الصادر عن الرسول صلى الله عليه وسلم وينقسم إلى ستة أقسام والثانية: التعدد الصادر عن الرواة وينقسم إلى وينقسم إلى اثني عشر قسمًا، ثم أردفا ذلك بالأمثلة التي توضح أسباب التعدد.

23. منهج الإمام الذهبي

كتب الدكتور ياسر الشمالي بحثًا بعنوان» منهج الذهبي في تلخيص المستدرك /ومنزلة موافقاته أو تعقباته في الميزان النقد الحديثي» حيث يُعدّ هذا البحث هو الثاني في المجلة حول مستدرك الحاكم ، فقد كان البحث الأول بعنوان» منهج الحاكم النيسابوري في الجرح والتعديل دراسة تطبيقة في مستدركه» للدكتور عبدالرزاق الشايجي ، وجدير بالذكر أن نقول أن مستدرك الحاكم كثر الكلام حوله وحول صاحبه مقارنة بكتابه» معرفة علوم الحديث» ، وعلى كل حال فقد استهدف الدكتور ياسر الشمالي في بحثه الملامح الرئيسة في أسلوب الذهبي في تلخيص المستدرك وهل أضاف شيئًا جديدًا على الكتاب وهل يوجد قصور في هذا التلخيص خصوصًا في التعقبات في التصحيح والتضعيف وكلام الباحث بحاجة إلى مراجعة لأن عبارة «صححه الحاكم ووافقه الذهبي» وجد في بعض المواضع أنها غير صحيحة بل هي من اجتهاد بعض العلماء.

24. حديث موضوعي

كتب الدكتور حاتم جلال التميمي بحثًا بعنوان»الأحاديث والآثار المروية في عد آي القرآن دلالتها ومدى مطابقة هذا العلم لها» حيث توصل الباحث إلى أنّ كثير من الآثار والأحاديث المروية في علم عَدّ الآيِ ضعيفة ولا تنهض للاحتجاج بها وأنّ الأحاديث والآثار المروية —على كثرتها– لا تشمل جميع سور القرآن الكريم. وأما النقول المتواترة عند أهل العدد فتشمل جميع السور. وكلا الأمرين بتوقيف عن النبي صلى الله عليه وسلم.

25. التجويد في الحديث

كتبت الدكتورة نماء البنا بحثًا بعنوان» معنى «التجويد في الحديث» بين اللغة والإصطلاح» تناول هذا البحث مسألة معنى التجويد في الحديث، من خلال دراسة استخدامه وإطلاقاته من قِبل علماء الحديث وخلُص الباحث إلى أن استعمال المتقدمين والمتأخرين له لا يخرج عن نطاق معناه اللغوي، وأن إطلاق المصطلح عليه لم يقع إلا في كلام المعاصرين وذلك دون بيان أسسه وضوابطه.

وقد حاولت الباحثة أيضًا دراسة مسألة العلاقة بين التجويد في الحديث وبين علم العلل، فتوصلت إلى أنه لا علاقة مباشرة بين إطلاق التجويد على حديث معيّن سواء في متنه أو إسناده، وبين علم العلل؛ فقد يطلق العلماء التجويد على الرواية المعلولة كما أنهم قد يطلقونها على الرواية السليمة من العلة.

26. منهج الإمام مسلم

كتب الدكتور أمين القضاة بحثًا بعنوان» التحويل في صحيح مسلم مناهجه وأهدافه دراسة استقرائة منهجية» حيث استقرأ الباحث أهداف الإمام مسلم في التحويل فقد اشتهر عن أن الإمام مسلم يستخدم أسلوب التحويل للاختصار

ولكن الباحث أوصل الأسباب إلى خمسة عشر هدفًا، وكشف الباحث أن التحويل في صحيح الإمام مسلم حقق كثيرًا من الفوائد الإسنادية والفقهية في سياق الحديث الواحد.

27. ظاهرة تلف الكتب واتلافها

كتب الدكتور عبد الرزاق أبو البصل بحثًا بعنوان»ظاهرة تلف الكتب واتلافها واثرها في صفوف الرواة والمحدثين» حيث يكشف البحث عن الآثار المترتبة على فقد الكتب واتلافها في صفوف المحدثين وأثر فقدها عليهم وقد استخرج الباحث ستة عشر سببًا لإتلاف الكتب لدى المحدثين، وكان هذا البحث هو الوحيد في موضوعه في مجلة دراسات، وكان الأجدر الإكثار من تحليل هذه الظاهرة وانتشارها بين المحدثين لرد مطاعن المشككين في السنة حيث قالوا أن السنة تأخر كتابتها وعندما كتبت اتلفت.

28. القواعد الحديثية

كتب الدكتور علي عجين بحثًا بعنوان» التقعيد ودوره في علوم الحديث»وتناول البحث موضوع القواعد الحديثية ودورها في علوم الحديث، حيث بيّن الباحث موضوع القاعدة الحديثية، فهي: (قضية حديثية كلية تنطبق على جميع جزئياتها ليُتَعرَّف على أحكامها منها)، موضحًا ضوابط التقعيد الحديثي: الاستيعاب– الاطراد– الإيجاز، وأهمية التقعيد الحديثي، فهو وسيلة لمعرفة أحوال السند والمتن للوصول إلى ثمرة علم الحديث المتمثلة بمعرفة الحديث المقبول من المردود.

كما تناولت الدراسة تاريخ التقعيد عند المحدثين منذ نشأة علوم الحديث مرورًا بمراحله التاريخية إلى زماننا المعاصر، وأهم التطورات التي ظهرت خلال تلك المراحل التاريخية.

كما فصل الباحث في دراسة ظاهرة التقعيد عند المحدثين: طرقها وألفاظها وأنواعها، موضحًا التقعيد بواسطة الاستدلال، وبواسطة الاستقراء.

29. النقد الموضوعي

كتب الدكتور زياد أبو حماد بحثًا بعنوان» نقد روايات سبب نزول قول الله تعالى: يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا» حيث جمع الباحث الروايات التي تتعلق بسبب نزول قوله تعالى»: يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا» ودراستها سندًا ومتنًا وتبين لدى الباحث أن هذه الأحاديث ترتقي إلى درجة الحسن لغيره. مع أن الباحث ذكر أن هذه الروايات تتعارض مع بعض الوقائع التاريخية حيث أشار إلى ضعف القصة التي في الأحاديث فكيف يوفق بينها مع ذكره أن الأحاديث التي ترتقي للحسن لغيره بحاجة إلى نظر0

30. مسألة عقدية وفقهية ولغوية واجتماعية

حيث كتب في هذا الموضوع أربعة عشر بحثًا ولاتعلق لها بعلوم الحديث حيث إنّ الدراسة التي أجريناها توجه الباحثين في الكتابة في علوم الحديث خاصة وإلّا ستتوجه الكتابات إلى شرح للحديث فقط وهذا ليس مطلوبًا في الدراسات الحديثية الأصيلة في علوم الحديث بل الأصل البحث في مسائل تحتاج إلى توضيح وكشف النقاب عنها لأنه لحد كتابة هذا البحث فإنّ الأبحاث المنشورة في المجلة لن تستوعب مادة علوم الحديث .

المطلب الثاني: تصنيف الأبحاث زمنيًا.

تصنيف الأبحاث زمنيًا، وملاحظة الاختلاف بين هذه الأبحاث وتغير الكتابة فيها حسب الزمن من العدد الأول والى العدد الحالي، والتصنيف حسب الباحثين،حيث آثرنا دمج ذلك كله من خلال جدول حيث يلاحظ الباحثين التسلسل الزمني للأبحاث وملاحظة السنوات التي خلت فيها الكتابة في المجلة وملاحظة أعداد الأبحاث لكل باحث ومدى تطرقه لعلوم الحديث واهتمامه في الموضوع.

الرقم	اسم البحث	الباحث	السنة	مجلد	عدد	الصفحات	التصنيف
1	حكم رواية الحديث بالمعنى	أمين القضاة	1984	11	3	9–24	رواية الحديث بالمعنى
2	فتنة الفرق والأهواء وموقف المسلم منها في ضوء السنة الشريفة	همام سعيد	1984	11	3	25–44	مسألة عقدية
3	احتجاج الصحابة بخبر الواحد	محمد عويضة	1986	13	1	67–87	خبر الآحاد
4	المنهج النبوي في قبول أخبار الآحاد	محمد عويضة	1986	13	1	89–103	خبر الآحاد
5	متى تنفخ الروح في الجنين	شرف القضاة	1986	13	12	39–63	مسألة فقهية
6	نقد الحديث بين سند النقل وحكم العقل	أمين القضاة	1989	16	10	230–252	نقد الحديث
7	مدى افادة حديث الآحاد في مناهج الاجتهاد	محمود الخالدي	1990	17أ	4	54–80	خبر الآحاد
8	أسباب تعدد الروايات في (متون الحديث النبوي الشريف)	شرف وأمين القضاة	1993	20	ملحق	1–32	تعدد الروايات
9	الضبط عند المحدثين	محمد العمري,	1993	20أ	2	269–289	الضبط
10	الصحابة المكثرون من الرواية في ضوء قاعدتي التحمل والأداء	محمد عيد الصاحب	1994	21أ	6	343–371	الصحابة
11	قياس شرط البخاري في الطبقات	شرف وأمين القضاة	1994	21أ	5	1–22	منهج البخاري
12	التحويل في صحيح البخاري ومنهجه فيه	أمين القضاة	1995	22أ	4	340–360	منهج البخاري
13	الصحابة الذين وصفهم أبو حاتم بالجهالة ودلالة الجهالة عنده	شاكر فياض	1995	22أ	6 ملحق	3627–3650	الصحابة
14	الاسناد العالي وأثره في حفظ الصحابة وضبطهم	محمد عيد الصاحب	1996	23	2	205–216	الإسناد العالي
15	عرض الحديث على القرآن	ياسر الشمالي	1996	23	2	217–236	مختلف الحديث
16	سماع الميت في ضوء الكتاب والسنة	ياسر الشمالي	1997	24	2	226–235	مسألة عقدية
17	أسباب تفوق الصحابة في ضبط الحديث	سلطان العكايلة ومحمد عيد الصاحب	1998	25	2	322–341	الصحابة والضبط
18	ثبوت اللقاء بين الراوي وشيخه وأثره في اتصال السند	ياسر الشمالي	1998	25	1	63–87	السند المتصل
19	خبر الواحد فيما تعم به البلوى	عبد المعز حريز	1998	25	1	27–45	خبر الآحاد
20	منهج النسائي في الكلام على الرواة دراسة تطبيقية في سننه الكبرى	محمد الطوالبة	1998	25	1	175–193	الجرح والتعديل

الرقم	اسم البحث	الباحث	السنة	مجلد	عدد	الصفحات	التصنيف
21	المذاكرة وأثرها في الرواية	محمد الصاحب	1999	26	ملحق	541–558	المذاكرة
22	ثبوت الشهر القمري بين الحديث النبوي والعلم الحديث	شرف القضاة	1999	26	ملحق		مسألة فقهية
23	منهج الذهبي في تلخيص المستدرك /ومنزلة موافقاته أو تعقباته في الميزان النقد الحديثي	ياسر الشمالي	1999	26	1	94–107	منهج الذهبي
24	الأحاديث التي أخرجها البخاري في غير مظانها وعلاقة ذلك بالتراجم الخفية	سلطان العكايلة وياسر الشمالي	2000	27	1	34–46	منهج البخاري
25	التحويل في صحيح مسلم مناهجه وأهدافه دراسة استقرائية منهجية	أمين القضاة	2000	27	1	83–97	منهج مسلم
26	المختلف فيه تعديلا و تجريحا : دلالته ودرجة حديثه عند بعض المتأخرين	عبدالله السوالمة	2000	27	2	285–297	الجرح والتعديل
27	ظاهرة تلف الكتب واتلافها واثرها في صفوف الرواة والمحدثين	عبد الرزاق ابو البصل	2000	27	2	298–313	تلف الكتب
28	أحاديث القضاء باليمين مع الشاهد– دراسة مقارنة	ياسر الشمالي	2001	28	1	163–178	مختلف الحديث
29	الصحابة الذين تكلم فيهم ابن حزم دراسة تطبيقية على كتابة المحلى	محمد الرعود	2001	28	2	457–483	الصحابة
30	ترشيد استهلاك الاسرة في الكتاب والسنة	زياد أبو حماد	2001	28	1	33–44	مسألة اجتماعية
31	زيادة الثقة وما يتصل بها من انواع علوم الحديث	حمزة المليباري	2001	28	2	292–306	زيادة الثقة
32	ضوابط المعلوم كذبه من الاخبار من غير جهة الاسناد	طارق الاسعد	2001	28	2	338–346	نقد الحديث
33	ظاهرة التسول : حكمها ، مخاطرها، الحلول من السنة النبوية	زياد ابو حماد	2001	28	1	45–56	مسألة اجتماعية
34	علم مختلف الحديث أصوله وقواعده	شرف القضاة	2001	28	2	322–337	مختلف الحديث
35	قضايا عقدية في حديث شعب الايمان	شريف الخطيب	2001	28	2	273–291	مسألة عقدية
36	أسباب إرسال الحديث عند الرواة	عبد الكريم الوريكات	2002	29	1	42–55	المرسل
37	الحديث المنكر دراسة نظرية وتطبيقية في كتاب علل الحديث لابن ابي حاتم الرازي	عبدالسلام أبو سمحة وياسر الشمالي	2002	29	2	564–580	المنكر
38	حكم رواية الحديث بالمعنى عند الاصوليين	محمد منصور	2002	29	1	213–230	رواية الحديث بالمعنى
39	منهج الحاكم النيسابوري في الجرح والتعديل دراسة تطبيقة في مستدركه	عبدالرزاق الشايجي	2002	29	2	581–603	الجرح والتعديل
40	الحديث المرسل عند الامام الشافعي وتطبيقاته الفقهية	محمود جابر	2003	30	2	310–325	المرسل

الرقم	اسم البحث	الباحث	السنة	مجلد	عدد	الصفحات	التصنيف
41	تحديد جنس الجنين في ضوء القران والسنه والمعارف الطبيه الحديثه	ياسر الشمالي	2004	31	1	1–10	مسألة فقهية
42	مناهج علماء الجرح والتعديل في مصطلح المجهول وعلاقته بالوحدان :دراس نظريه تطبيقيه	محمد حوى	2004	31	1	62–81	المجهول
43	الإلهام في الميزان النقدي عند المحدثين	طارق الأسعد	2005	32	2	249–270	نقد الحديث

44	توجيه التعارض الظاهري بين أحاديث الشاة المسمومة وآية التبليغ العصمة من القتل	أحمد العوايشة	2005	32	2	354–371	مسألة عقدية
45	حُجيّة الحديث المرسَل عند الإمام مالك بن أنس	محمود صالح جابر وحاتم داود	2006	33	2	429–438	المرسل
46	حكم الاحتجاج بخبر الواحد عند الأصوليين وتطبيقاته في الفقه الإسلامي المقارن	يوسف البدوي	2006	33	2	338–368	خبر الآحاد
47	دراسة عقدية لحديث ''إن لله تسعة وتسعين اسماً من أحصاها دخل الجنة''	راجح عبد الحميد كردي	2006	33	1	238–251	مسألة عقدية
48	زيادات الثقات في متن الحديث النبوي الشريف وأثرها في الاختلاق الفقهي	سري زيد الكيلاني	2006	33	1	176–191	زيادة الثقة
49	نقد روايات سبب نزول قول الله تعالى: يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا	زياد أبو حماد	2006	33	1	211–224	نقد موضوعي
50	اتجاهات المعاصرين في رد الأحاديث النبوية الواردة في الطب ومناقشة أدلتهم	زياد أبو حماد	2007	34	ملحق	646–657	نقد الحديث
51	دراسة تحليلية للنصوص الواردة عن عمر بن الخطاب في عدالة وضبط الناقلين للأخبار	زياد أبو حماد	2007	34	ملحق	638–645	العدالة والضبط
52	عبارات نفي السماع عند البخاري دراسة نظرية وتطبيقيه في كتابه التاريخ الكبير	سعيد محمد بواعنة	2007	34	ملحق	694–719	منهج البخاري
53	منهج ابن حزم في نقد متن الحديث النبوي الشريف	مشهور قطيشات	2007	34	1	77–92	نقد الحديث
54	موقف المذاهب الأربعة من حديث فاطمة بنت قيس في المبتوتة في ضوء إنكار عمر وعائشة عليها	زياد أبو حماد	2007	34	1	66–76	مسألة فقهية
55	تعقبات الحافظ ابن حجر في كتابه الإصابة في تمييز الصحابة على الحافظ ابن عبد البر في كتابه الاستيعاب في معرفة الأصحاب في إثبات الصحبة أو نفيها	عبدالرحمن محمد مشاقبة, وعبدالكريم أحمد الوريكات,	2008	35	1	202–223	الصحابة
56	ثبوت الصحبة بالرواية الضعيفة عند المصنفين في الصحابة (دراسة نقدية)	عبد ربه سلمان أبو صعيليك ومحمد الأحمدي أبو النور	2008	35	1	50–76	الصحابة
57	أسلوب الشرط في صحيحي البخاري ومسلم دراسة وصفية تحليلية	ياسر بن إسماعيل,	2009	36	2	333–340	مسألة لغوية
58	تحقق الصحابة من ضبط الرواة أسبابه ووسائله	محمد عودة أحمد الحوري	2010	37	2	486–496	الضبط
59	التقعيد ودوره في علوم الحديث	علي عجين	2010	37	2	528–538	القواعد الحديثية
60	أثر السنة النبوية في بناء الشخصية الإسلامية دراسة تأصيلية	يحيى ضاحي شطناوي	2010	37	1	81–95	مسألة اجتماعية

الرقم	اسم البحث	الباحث	السنة	مجلد	عدد	الصفحات	التصنيف
61	نظرة في حديث عُكل وعريّنة أصل التداوي بالنجس	محمد عبدالجواد النتشة اسماعيل محمد البريشي	2010	37	1	221–237	مسألة فقهية
62	منهج الإمام البخاري في انتقائه لمرويات الزهري في الجامع الصحيح دراسة تحليلية	زياد سليم العبادي	2010	37	1	238–254	منهج البخاري
63	اختبار الراوي عند المحدثين أساليبه ووسائله	محمود رشيد	2011	38	2	687–701	نقد الحديث
64	الأحاديث والآثار المروية في عد آي القرآن دلالتها ومدى مطابقة هذا العلم لها	حاتم جلال التميمي	2011	38	1	1–17	حديث موضوعي
65	الحداثة وموقفها من متن الحديث النبويخليل عبد الكريم أنموذجا	إبراهيم عواد	2011	38	2	581–592	نقد الحديث
66	الراوي المستور وما يتعلق به من أحكام	سلطان العكايلة وخالد الحايك	2011	38	1	217–231	المستور
67	السياق اللغوي وأثره في فقه الحديث النبوي حديث من تقرب الي شبرا تقربت اليه ذراعا نموذجا	ياسر الشمالي	2011	38	1	193–207	مسألة لغوية
68	دعوى التعليق في صحيح البخاري بداعي الاختصار والرواية بالمعنى دراسة نقدية تحليلية	محمد عبد الكريم الحنبرجي و باسم الجوابرة	2011	38	2	606–620	المعلق
69	سرقة الحديث مفهومها وصورها ودوافعها وآثارها	محمود رشيد	2011	38	1	108–122	سرقة الحديث
70	شيوخ بقية بن الوليد المجاهيل الذين تبين انه دلسهم تدليس شيوخ	عبد السلام أحمد أبو سمحة	2011	38	2	549–567	التدليس
71	معنى التجويد في الحديث بين اللغة والاصطلاح	نماء البنا	2011	38	1	373–386	التجويد في الحديث
72	مذاهب العلماء فيما وقع فيه التعارض بين روايات السير والمغازي وبين روايات الأحاديث الصحيحة	محمد كامل قره بللي	2012	39	2	151–163	نقد الحديث
73	التحسين اللفظي والمعنوي للحديث عند ابن عبد البر (ت463 هـ)	محمد كامل «محمد سليم» قرة بللي	2012	39	2	403–412	الحديث الحسن

الرقم	اسم البحث	الباحث	السنة	مجلد	عدد	الصفحات	التصنيف
74	أجناس العلة عند الحاكم النيسابوري في كتابه معرفة علوم الحديث دراسة تشخيصيّة	سلطان العكايلة وهيفاء الزيادة	2013	40	2	581–599	العلة
75	الرواة الذين أنكر أبو حاتم الرازي على الإمام البخاري ذكرهم في الضعفاء دراسة نقدية تحليلية	عبد ربه سلمان أبو صعيليك	2013	40	2	701–728	الجرح والتعديل
76	شاهد العيان وأثره في الروايات التاريخية دراسة تطبيقية على صحيح البخاري	سلطان العكايلة	2013	40	2	600–612	نقد الحديث
77	من معالم منهجية البيهقي في التعليل في سننه الكبرى دراسة نظرية وتطبيقية في النصف الثاني من المجلد العاشر	نجاح العزام	2014	41	ملحق3	1016–1038	العلة
78	أسباب استدراك الصحابة على بعضهم في رواية متن الحديث النبوي	إبراهيم عواد	2014	41	ملحق2	738–762	نقد الحديث

79	زيادات الحميدي على الصحيحين دراسة نقدية	سلطان العكايلة وابراهيم عواد	**2014**	**41**	ملحق2	**820–835**	الزيادات
80	معالم منهج المحدثين عند عماد الدين خليل في التعامل مع الرواية التاريخية	أنس المصري	**2014**	**41**	**2**	**1545–1559**	نقد الحديث
81	المنطلقات الفكرية والعقدية لدى الحداثيين للطعن في مصادر الدين	أنس المصري	**2015**	**42**	**1**	**79–93**	نقد الحديث
82	مصطلح صاحب سنة عند الإمام العجلي في كتابه الثقات دراسة وتحليل	محمد عيسى الشريفين ومحمد مصلح الزعبي	**2015**	**42**	**1**	**115–132**	الجرح والتعديل

الخاتمة

خلص الباحث إلى النتائج والتوصيات الآتية:

النتائج:

1. بلغ عدد الأبحاث المنشورة في مجلة دراسات في الفترة ما بين 1974م إلى 2015م إلى (82) بحثًا.
2. تأخرت الأبحاث المنشورة في المجلة التي تتعلق بالحديث الشريف إلى عام 1984م.
3. هنالك سنوات خلت من الكتابة والنشر في علوم الحديث في المجلة.
4. وكذلك بخصوص الباحثين أنفسهم فقد تكررت عدة أبحاث لعدد من الباحثين. مع ملاحظة عدم مشاركة عدد من الأساتذة المهتمين بالحديث من الكتابة والنشر في المجلة.
5. وجود عدد ليس بالقليل من الأبحاث ليست ذات صلة بعلوم الحديث أصالةً، في حين أنها اتخذت طابع شرح للحديث أو بيان مسألة عقدية أو فقهية أو اجتماعية...

التوصيات:

1. توجيه الباحثين للكتابة في أنواع علوم الحديث التي لم تنشر في المجلة أبدًا، وعدم تكرار نفس المواضيع المذكورة فيها.
2. في حال تكرير نفس الموضوع الأصل أن ينحو الباحث إلى إثراء الموضوع من الزوايا التي لم يتطرق الباحث السابق إليها.
3. تشجيع الباحثين الذين لم تكن لهم مشاركة في نشر أبحاثهم التي لم يتم نشرها في المجلة.
4. الأصل في الباحثين الذين كانت لهم عدة أبحاث عدم تكرار نفس الموضوع وقد لاحظنا ذلك في بعض الباحثين مع أنهم تطرقوا للموضوع الواحد من عدة زوايا.
5. لامانع من تكرار نفس المواضيع المنشورة وحبذا أن يكون هذا على شكل نقد للأبحاث السابقة،حتى يظهر الصواب من الخطأ في الأبحاث السابقة.
6. نوصي أخيرًا الاستفادة من الجدول المذكور أعلاه للبعد عن تكرار الموضوع الواحد، والكتابة في مواضيع علوم الحديث الأصيلة والبعد عن شروحات الأحاديث أو المواضيع العقدية أو الفقهية التي لها علاقة بالحديث لأن الأصل إثراء المجلة بعلم أصول الحديث وتطبيقاته العملية.